النظام اللامركزي ودوره في وحدة الدولة

هبة صادق هليل
طالبة دكتوراه، قسم علم الإجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية، فرع علوم وتحقيقات، جامعة آزاد الإسلامية، طهران، إيران
shryfyhbh@gmail.com
الدكتور حسن خيري (الكاتب المسؤول)
أستاذ، قسم علم الإجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية، فرع علوم وتحقيقات، جامعة آزاد الإسلامية، طهران، إيران
hassan.khairi@gmail.com
الدكتور علي محسني مشتقين
أستاذ مساعد، قسم علم الإجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية، فرع علوم وتحقيقات، جامعة آزاد الإسلامية، طهران، إيران
Dr.amohseni@gmail.com

The decentralized system and its role in the unity of the state

Heba Sadeq Hillel
PhD student, Department of Political Sociology, Faculty of Humanities, Sciences and Investigations Branch, Islamic Azad University, Tehran, Iran
Dr. Hassan Khairi (Responsible Author)
Professor, Department of Political Sociology, Faculty of Humanities, Sciences and Investigations Branch, Islamic Azad University, Tehran, Iran
Dr. Ali Mohseni Mashtajgin
Assistant Professor, Department of Political Sociology, Faculty of Humanities, Sciences and Investigations Branch, Islamic Azad University, Tehran, Iran

الملخص:-

لم يكن جديد على العراق باتخاذ النظام الاتحادي بتاريخه المعاصر بل شهد تلك النظم منذ قرونا خلت واليوم العراق يعيد تأريخه الحضاري من خلال تجسيد النظام الاتحادي بدستور ٢٠٠٥ الذي يعد تطبيقا للنظام الاتحادي البرلماني المعاصر ورغم عجالة كتابة الدستور والضغوط على لجنة إعداده والظروف التي كتب فيها تحت وطأة الاحتلال الأمريكي لكنه وبلا شك يمثل انعطافه بالاتجاه الصحيح نحو النظام الاتحادي، ولكن يجب ان لا تكون هذه الانعطاف بهذا الاتجاه سببا لتجزئة العراق والغرض من دراستنا هو توضيح أسس اللامركزية من حيث المفاهيم والعناصر، ومن ثم سنواصل دراسة اللامركزية، والتي من خلالها نعرف ما هي أنواع الدول الموجودة، بعضها بسيط وبعضها معقد. أولاً: توحيد السلطة السياسية، واعتماد المركزية الإدارية أو اللامركزية الإدارية. هناك العديد من أشكال الحالات المركبة، بما في ذلك الاتحادات الشخصية، والاتحادات المستقلة، والاتحادات الجوهرية، والاتحادات الفعلية، وما إلى ذلك. كما أوصت الدراسة بموافقة الأغلبية العظمى على ترشيح ثلاثة أشخاص لمناصب عليا في المحافظة لعدد اعضاء المجلس وبناء على اقتراح من المحافظ بما لا يقول عن خمسة وعلى الوزير المختص تعيين احدهم.

الكلمات المفتاحية: النظام اللامركزي، وحدة الدولة، النسيج الاجتماعي، الدستور العراقي ٢٠٠٥.

Abstract:-

It was not new for Iraq to adopt a federal system in its contemporary history. Rather, it witnessed those systems centuries ago, and today Iraq is repeating its cultural history by embodying the federal system with the 2005 Constitution, which is considered an application of the contemporary parliamentary federal system, despite the haste in writing the constitution, the pressures on its preparation committee, and the circumstances in which it was written under the burden of The American occupation, but it undoubtedly represents a turn in the right direction towards the federal system, but this turn in this direction must not be a reason for the division of Iraq. The purpose of our study is to clarify the foundations of decentralization in terms of concepts and elements, and then we will continue to study decentralization, through which we know what types it are. The countries that exist, some are simple and some are complex. First: unifying political authority and adopting administrative centralization or administrative decentralization. There are many forms of composite states, including personal unions, independent unions, substantive unions, de facto unions, and so on. The study also recommended that the vast majority approve the nomination of three people for senior positions in the governorate as a number of council members, and based on a proposal from the governor, no less than five, and the competent minister must appoint one of them.

Key words: decentralized system, state unity, social fabric, Iraqi constitution 2005.

أهمية البحث:-

تكمن اهمية البحث على حيوية الموضوع الذي تتناوله وقد تناولت هذا الموضوع لما له من اهميه في الساحة السياسية العراقية حاليا ومما افرزته من إرهاصات نتيجة التفسير القصير المدى للقواعد الدستورية أو اتباع الهوى في تفسير تلك القواعد على وفق ما يتماشي والنزعات الشوفينية التعصبية القومية والعراق من الدول التي تعددت فيه اساليب الادارة تبعا للمرحلة التاريخية التي مر بها فقد حكمته اقوام عديدة ولفترات طويلة.

مشكلة البحث:-

طفح على الساحة السياسية مصطلح الفيدرالية في العراق بعد سقوط النظام السابق بصورة جلية خاصة بعد المناقشات الطويلة لصياغة دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ وما جاء بعد ذلك من التصويت على الدستور وقد كان موضوع اللامركزية الإدارية من أهم نقاط التناحر في مسودة الدستور الى ان اعد الدستور بشكله الحالي ولكن موض وع اللامركزية وتوزيع الاختصاصات لا زال محل جدل وقد شخص الكثير من الباحثين على ان هناك قصور واضح في وضع الأسس الى اللامركزية الإدارية بين أوساط الشعب العراقي وقد تداخلت التفسيرات في هذا الصدد اذ هناك من عدها تقسم لوحدة العراق وهناك من عدها انقاذ للوضع الراهن.

أهداف البحث:-

يهدف البحث الى التعرف على ما يلي

١. يهدف البحث الى التعرف على مفهوم النظام اللامركزي.

٢. يهدف البحث الى التعرف على مفهوم بناء الدولة.

٣. يهدف البحث الى التعرف على اللامركزية ودورها في وحدة النسيج الاجتماعي العراقي.

٤. يهدف البحث الى التعرف على اللامركزية ودورها في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

الفصل الأول

المفاهيم

المبحث الأول

النظام اللامركزي

أولاً - النظام اللامركزي في اللغة:

لغرض تعريف النظام اللامركزي في المعجم اللغوي يجدر بنا ان نقوم بفصل الكلمتين ومن ثم ارجاعها الى الاصل اللغوي لها وهي كل من نظم وركز وهي كالتالي:

١- النظام في اللغة:

نظم نَظَمْتُ اللؤلؤ، أي جمعتُهُ في السلك والتَنْظيمُ مثله. ومنه نَظَمْتُ الشعر ونَظّمْتُهُ. والنِظامُ: الخيطُ الذي يُنْظَمُ به اللؤلؤ. ونَظْمٌ من لؤلؤ، وهو في الأصل مصدرٌ. وجاءنا نَظْمٌ من جراد، وهو الكثير. ويقال لثلاثة كواكبَ من الجوزاء نَظْمٌ. والانتظامُ: الاتّساقُ. وطعنه فانْتَظَمَهُ، أي اختلّهُ. والنِظامانِ من الضبّ: كُشيتان مَنْظُومَتانِ من جانبي كُليتيه طويلتان. وأَنْظَمَتِ الدجاجةُ، إذا صار في بطنها بيضٌ[١].

٢- اللامركزي في اللغة:

رَكَزَ الرّاءُ وَالْكَافُ وَالزّاءُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا إِثْبَاتُ شَيْءٍ فِي شَيْءٍ يَذْهَبُ سُفْلًا، وَالْآخَرُ صَوْتٌ. فَالْأَوّلُ: رَكَزْتُ الرُّمْحَ رَكْزًا. وَمَرْكَزُ الْجُنْدِ: الْمَوْضِعُ الّذِي أُلْزِمُوهُ. وَيُقَالُ ارْتَكَزَ الرّجُلُ عَلَى قَوْسِهِ، إِذَا وَضَعَ سِيَتَهَا بِالْأَرْضِ ثُمّ اعْتَمَدَ عَلَيْهَا. وَمِنَ الْبَابِ: الرِّكَازُ، وَهُوَ الْمَالُ الْمَدْفُونُ فِي الْجَاهِلِيّةِ، وَهُوَ مِنْ قِيَاسِهِ؛ لِأَنّ صَاحِبَهُ[٢].

ثانياً - النظام اللامركزي في الاصطلاح

يعرف النظام اللامركزي: بانه توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحية منتخبة حتى تتمكن هذه المؤسسات من القيام بمهامها الادارية تحت اشراف ورقابة الحكومة المركزية[٣].

كما عرف انه: احد اساليب تنظيم العمل الاداري وتوزيعه بين الحكومة المركزية

والادارة المحلية وتتمثل الاخيرة بالهيئات اللامركزية الاقليمية ويتم منح هذه الهيئات الاستقلال الضروري من خلال ما يسمى بالرقابة الإدارية، يتم تنفيذ الوظائف الإدارية ضمن نطاق القانون المعمول به وفي إطار علاقة قانونية محددة مع السلطات المركزية. أي نقل سلطة اتخاذ القرار إلى وكالات أخرى غير موظفي الوكالة المركزية[٤].

وكما هو معروف، فقد انقسمت إلى عدد من الأشخاص الاعتبارية العامة، فتعايشت مع الدولة، مع ظهور جمهوريات محلية وفرعية، تتوزع بينها الوظائف الإدارية وفق القانون. وتسمى الإدارة المركزية بالإدارة المركزية، ويسمى الموظفون العموميون المحليون والتابعون بالإدارات اللامركزية أو الإدارات اللامركزية[٥].

المبحث الثاني

بناء الدولة

أولاً - تعريف بناء الدولة في اللغة

١- بناء في اللغة

البناء: وضع شيء على شيء يراد به الثبوت ما أي شيء جيء به لا لبيان مقتضى العامل أي لا لبيان الأمر الذي يقتضيه العامل أي يطلبه من فاعلية أو مفعولية أو إضافة[٦].

٢- الدولة في اللغة

الدولة في اللغة بتشديد الدال مع فتحها أو ضمها، العاقبة في المال والحرب وقيل: بالضم في المال، وبالفتح بالحرب وقيل: بالضم للآخرة وبالفتح للدنيا، وتجمع على دول بضم الدال وفتح الواو، ودول بكسر الدال وفتح الواو، والإدالة الغلبة، أديل لنا على أعدائنا أي نصرنا عليهم، وكانت الدولة لنا[٧].

ثانياً - بناء الدولة في الاصطلاح

تعرف بناء الدولة بأنها: تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي[٨].

كما عرف أيضاً: هي العملية التي تعزز الدولة من خلالها قدرتها على العمل[٩].

عرف أيضاً: هو عملية تتجسد من خلال بناء مؤسسات التي تعمل على تشكيل وعي عام بضرورة بناء الدولة وفق قيم المجتمع الأساسية وصيرورته تطوره التاريخية لكسب التأييد منه[١٠].

الفصل الثاني

المبحث الأول

اللامركزية ودورها في وحدة النسيج الاجتماعي العراقي

يتزايد الاتجاه نحو الأخذ باللامركزية كصيغة تنظيمية لإدارة الدول لشئون مجتمعاتها فباتت طريق من طرق الإصلاح وإعادة هندسة البناء تفرضه متطلبات العصر للتكيف مع التطورات اللاحقة بدور الدولة والتي تحولت من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة وممثل للمجتمع في تقرير هذه السياسات ووضع خطط المتابعة والتنفيذ ووسيط بين الفئات والطبقات المتنازعة ومالكة للمشروعات ومسئولة عن حسن إدارتها وعن إعادة توزيع الدخل وتقديم الخدمات وعدالة توزيعها لتصبح مجرد الشريك الأول بين شركاء متعددين في إدارة شئون الدولة والمجتمع الأمر الذى أستوجب إعادة النظر في دور الحكومات الوطنية وفى دور القطاع الخاص والمؤسسات المدنية حيث أصبح للفاعلين المجتمعيين دور أكبر في التأثير على السياسات العامة والإدارة على نحو لم يكن متصورا من قبل[١١].

ومع عجز الحكومة المركزية في التعامل بفاعلية وكفاءة مع معطيات عصر العولمة أصبح من الضروري البحث عن اسلوب بديل لإدارة شئون المواطنين يستوعب متطلبات ذلك العصر ويتعامل بكفاءة مع الموارد المتاحة ويلبى رغبات وطموحات المواطنين في مستوى حياة أفضل وهو ما يمكن تحقيقه من خلال اللامركزية وفى هذا السياق لم يعد ينظر إلى مسألة الأخذ باللامركزية كمسألة أفضليات سياسية أو انحيازات ثقافية وإنما أصبحت ضرورة عملية لدفع جهود التنمية وإعادة ترتيب الأدوار واسلوب لا غنى عن اتباعه لترشيد إدارة الحكم وبحسب الصيغة التي تأتى بها (لامركزية سياسية /أم لامركزية ادارية) تساعد اللامركزية في تحقيق حزمة متنوعة من الأهداف (اجتماعية، وسياسية، وإدارية، ومالية..) تجسد البعد الإيجابي لدولاها في إعادة هندسة الدولة[١٢].

فعلى الصعيد السياسي يفترض أن تساعد اللامركزية في توسيع نطاق الممارسة

الديموقراطية من خلال إشراك المواطنين في مختلف أنحاء الدولة في دراسة مشكلاتها وإيجاد طرق لحلها أي إشراكهم من خلال الوحدات المحلية سواء كانت وحدات إدارية أو وحدات حكم محلى في حكم أنفسهم بأنفسهم وبقدر ما يتيحه هذا النظام من حرية مجال لمشاركة المواطنين في مناقشة القضايا المحلية والقومية والتفاعل بقدر ما يتعمق لديهم الشعور بالمواطنة والانتماء بالإضافة إلى ذلك تسهم اللامركزية في تحقيق التعاون والتنسيق بين الجهود الشعبية والحكومية في الوفاء باحتياجات المواطنين عن طريق دعم الجهود الشعبية للإمكانات الحكومية عند تنفيذ المشروعات المختلفة وخلق نوع من المنافسة البناءة بين الوحدات المختلفة في الوفاء باحتياجات المواطنين(١٣).

وعلى الصعيد الاقتصادي توفر اللامركزية قنوات لمساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية القومية الشاملة والاستفادة من الإمكانات الاقتصادية المحلية في تلك الخطط وكذلك الاقتصاد في النفقات على المستويين القومي والمحلى عن طريق التنسيق البيني بين الوحدات المحلية المختلفة وتشجيع تجميع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو مشروعات إنتاجية محلية فضلا عن إمكانية استخدام الوحدات المحلية كميدان لبحث واختبار برامج ومشروعات جديدة للتنمية لتعميمها في حال نجاحها على نطاق وطني أوسع ومن ثم تفادى في حال اخفاقها ارتفاع الخسائر الاقتصادية حيث تكون محدودة بفضل محدودية التطبيق(١٤).

وعلى الصعيد الاداري تساعد اللامركزية في القضاء على سلبيات البيروقراطية التي تلازم تركيز سلطة اتخاذ القرار بالعاصمة وتباين أنماط الأداء من وحدة محلية لأخرى حسب طبيعة الوحدة وحجمها وحاجات أهلها وتفادى أنماط الأداء على مستوى الدولة الذى يعتبر من عيوب الإدارة المركزية، بالإضافة إلى أن إعطاء القيادات المحلية سلطة اتخاذ القرارات المحلية يؤدى إلى تنمية قدراتها ومهاراتها الإدارية ومن ثم خلق كوادر وقيادات إدارية صالحة لتولى المناصب القيادية على مستوى الدولة ككل والعمل على عدم تمركز الخبرات والكفاءات الإدارية في العاصمة وتوزيعها على كافة أنحاء البلاد، مما يساعد في تقوية البنيان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والاداري في كافة أقاليم الدولة، وكذلك تحقيق كفاية أداء الخدمات في ظل محدودية الموارد المتاحة عن طريق رفع مستوى الأداء الذى يتأتى من إشراف ممثلي الشعب على الخدمات التي تؤدى عن طريق المجالس الشعبية المحلية، وتحقيق التنسيق بين مختلف أنشطة الخدمات على مستوى الوحدة المحلية بما يمنع

التضارب والازدواجية عند التعامل مع المشكلات التي تتعلق بأداء أكثر من وحدة خدمية، وتجربة بعض الأساليب الإدارية المستحدثة في نطاق وحدة محلية، والاستفادة بنتائج التجربة سواء بالإلغاء في حالة الفشل أو التعميم في حالة النجاح دون المخاطرة بتنفيذ التجربة على مستوى الدولة ككل لو لم يكتب النجاح لهذا الأسلوب الإداري المستحدث(١٥).

وبالإضافة الى ما سبق تساعد اللامركزية على المستوى الاجتماعي في دعم الروابط الروحية بين أفراد المجتمعات المحلية بطريقة تحول طاقاتهم إلى أعمال بواسطتها يأخذ كل مجتمع لنفسه وجوداً ذاتياً لتحقيق المصالح العامة المشتركة لأفراده، وتساعد في التخفيف من أثار العزلة التي فرضتها المدينة على إنسان العصر الحديث، بعد توسيع نطاق التنظيمات إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الكفاية والاقتصاد، كما تساعد على تعميق الثقة القيم الإنسانية وتأكيد حرية الفرد واحترام كرامته وكبريائه من خلال مشاركته فى إدارة المجتمع الذى يعيش فيه، فعن طريق العمل الجماعي يرتبط الإنسان بأفراد مجتمعه وبتأكيد انتماؤه إلى بيئة محلية معينة، يؤثر فيها ويتأثر بها، وينفعل بكل ما يطرأ عليها من مشكلات(١٦).

ومع ذلك لا يمكن القول ان اللامركزية بحد ذاتها تضمن إدارة أفضل للحكم، اذ قد تخلق اللامركزية غير الفاعلة أو غير الملائمة من المشكلات أكثر مما تحل، كأن تقود إلى تدنى نوعية إدارة الحكم لاسيما عندما تفتقر الحكومات المحلية إلى القدرة والخبرة الموجودتين لدى المؤسسات الوطنية، كما أنها قد لا تلائم الدول الصغيرة جدا حيث يحقق الحكم المركزي فاعلية أكبر عبر تنسيق عمل الحكومة المركزية بدلا من إيجاد كيانات محلية مستقلة ذاتيا، وقد تقود اللامركزية إلى خسائر في وفورات الحجم، وإلى عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى.. لذا يتحتم عند الاتجاه نحو تبنى اللامركزية التأكد أولا من ملاءمتها، والاختيار من منطلق عقلاني رشيد المدخل الملائم لتطبيقها(١٧).

ومع ذلك فأن بلا شك ان التعليم العام بالعراق بحجمه الكبير وأهميته يواجه تحديات كبيرة لا سيما في الوقت الحاضر، الامر الذي يؤثر بشكل كبير على جودة العملية التعليمية بأسرها كما يمكننا القول بأن التحديات التي يواجهها العراق تضع التعليم العام على وجه الخصوص أمام مهمة عسيرة للغاية للنهوض بهذا القطاع المهم، وتفرض عليه واقعاً صعباً لدرجة أنها أصبحت تبحث عن البوصلة التي تمكنها من الإبحار نحو الاتجاهات الصحيحة لتحقيق الأهداف المرسومة لتطوير العملية التعليمية وما يترتب عليها من مهمات(١٨).

والكثير من دول العالم قد سبقتنا وبمجالات كثيرة بعملية تطوير واصلاح قطاع التعليم في دولها، ولكن التعليم العام في العراق لا زال يعاني في ظل وجود العديد من التحديات التي تواجه عملية التطوير وسنعرض فيما يلي ابرز التحديات والمشاكل التي تواجه تطبيق اللامركزية من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة ومن ابرز هذه التحديات:

١- التقلبات الاقتصادية: بالرغم من امكانات الدولة الغنية لتحقيق الازدهار الاقتصادي، الا أن الاقتصاد العراقي عانى من تقلبات كثيرة في السنوات الثلاثين الأخيرة ويرجع السبب في ذلك للحروب المتعاقبة والنظام الاقتصادي المتخلف الذي أدى لإعاقة النمو الاقتصادي واضعاف البنية التحتية الاساسية وعدم وجود رؤية واضحة لمعالم الاقتصاد العراقي سواء أكان رأسمالي أو اشتراكي أو مختلط[١٩].

٢- ازدياد نسبة الفقر: بالرغم من الخيرات الكثيرة التي يتمتع بها العراق الا ان نسبة الفقر تقدر بحوالي ٣٤ ٪ من العراقيين يعيشون في حرمان، حيث لا يزال الفقر والجوع ونقص فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب والكهرباء من بين الاوبئة الاقتصادية والاجتماعية الاكثر تهديداً[٢٠].

٣- ارتفاع معدلات البطالة: تعد البطالة من اهم القضايا الاساسية التي تشغل بال الاقتصاديين في العراق لارتفاع معدلاتها في المجتمع نسبة لدول العالم، حيث تبلغ النسبة الحالية أكثر من ٣٨ ٪، بالإضافة لمن سوف يلتحق بهم من نازحي الداخل ومعظمهم لا يمتلكون مهارات عالية و يصعب توظيفهم[٢١].

٤- الاقتصاد الريعي: يعتمد العراق بشكل كبير على الارباح المتاتية من بيع النفط الذي يمثل ٩٣٪ من صادرات العراق وبالنظر لانخفاض اسعاره فقد تأثرت بشكل كبير الموازنة العامة للدولة، وتوقفت من جراء ذلك العديد من المشاريع الاستراتيجية[٢٢].

٥- الوضع الامني المتردي: أدت اعمال العنف المستمرة الى توجه الدولة بشكل كبير نحو التوجه للأنفاق على المجهود الحربي، والذي يتطلب مي ا زنية خاصة ومضاعفة الامر الذي يحمل الحكومة أعباء اضافية على الموازنة العامة المتعبة اصلاً من جراء الانخفاض المستمر لأسعار النفط، مما جعل الحكومة تركز فقط على دعم زخم المعركة لتحرير المناطق وعودة النازحين [٢٣].

المبحث الثاني

اللامركزية ودورها في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣

بعد الحرب العالمية الثانية توجهت دول العالم متقدمة ونامية نحو مركزية اشد وربما جاء ذلك نتيجة الاهتمام بالوظيفة الاقتصادية للدولة ومنها تسريع النمو والتشغيل والاستقرار وعلى المستوى الكلي، يتطلب أداء هذه الوظيفة درجة عالية من التماسك عبر الأنظمة الحكومية واستخدام الأدوات المتاحة عادةً على المستوى المركزي فقط، بما في ذلك: الضرائب، وحجم الاتفاقيات الرئيسية، والسياسة الجمركية واسعار الفائدة وسواها. وفي الثمانينات اتجه الغرب نحو الليبرالية الاقتصادية الواسعة بعد موجة خصخصة منذ نهاية السبعينات وانهار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينات واعتمدت الصين آليات اقتصاد السوق بقوة، والتصنيع المعتمد التصدير إلى الأسواق الرئيسية، وخاصة الولايات المتحدة. في سياق الصراعات المتزايدة الحدة الأثنية والدينية وما نتج عنها من عنف وخسائر بشرية واقتصادية لا يستهان بها، اصبحت اللامركزية والفدرالية ضمن برامج الاصلاح وروجت لها المؤسسات الدولية ودول الغرب وروجت لها المؤسسات الدولية ودول الغرب[٢٤].

ويمكن النظر إلى اللامركزية من خلال عدة أبعاد، منها: عدد مستويات الحكومة مناطقيا بداية من الحكومة المركزية نزولا الى نهاية التسلسل الذي ينتهي عند موظف له صلاحيات ادارية والمخصصات المالية ومناطق جغرافية محددة، أي مناطق السلطة أو المسؤولية وتبعا لهذا المنطق مستويات الحكم في العراق اربعة: المركز، والمحافظة، والقضاء، والناحية. وفي الصين، مثلا هنالك خمسة مستويات كما ينظر الى اللامركزية من جهة اتخاذ القرار، فعلى فرض اتخاذ كل القرارات في المركز تسمى الدولة مركزية قصوى أو بالعكس تتخذ عند ادنى مستوى حكومي توصف بلامركزية قصوى، لكن في الواقع كلاهما لا يحصل بل لإيضاح المقصود بلامركزية القرار وإن المدى الذي يمكن أن يسمى به نظام الحكم مركزيًا أو لا مركزيًا غالبًا ما يكون تخمينيًا لأنه لا يوجد مسح دقيق لآليات صنع القرار في كل بلد. ولذلك يجب توخي الحذر والتحفظ عند تقييم الأنظمة الحكومية على أساس هذا المعيار. كما أن هناك بعدا يتعلق بالديمقراطية، يقاس بدرجة الاعتماد على الانتخابات. إنشاء مجلس إدارة أو سلطة تشريعية على مستوى الحكومة دون المركزية وهو المقصود

باللامركزية السياسية إضافة على ديمقراطية القرار على المستوى المحلي ومشاركة المستويات دون المركز بالقرارات المركزية ووسائل المشاركة وينظر الى اللامركزية من جهة سلطة التعيين، تعيين شاغلي المواقع القيادية في والى جانب ما تقدم تبقى المقاييس الكمية اكثر موضوعية لمستويات الحكم دون المركز وتضمن الحياد وهي التي تسمح بمقارنات يعتد بها ومنها الحصص النسبية لمستويات الحكم من الايرادات والنفقات واعداد منتسبي الدولة وغيرها [٢٥].

تعد اللامركزية أو الفيدرالية المالية عنصرا أساسيا في عملية اللامركزية لأن الحكومات الواقعة تحت المركز، إذا لم يكن لديها صلاحياتها الخاصة بالإيرادات والإنفاق، فهي في الواقع جزء كبير من الحكومة المركزية، ولكن بين مختلف مستويات الحكومة. إن تخصيص الإيرادات والنفقات ليس بالمهمة السهلة وهنا يأتي سؤال الكفاءة لأنه يتطلب وجود بيروقراطية شاملة. وبالإضافة إلى وحدات الرقابة والتدقيق المتخصصة، يشترط التخصص والخبرة. وقد لا تتوافر هذه الشروط لمستويات أقل من المستوى المركزي، أو قد تصمد، ولكن بتكلفة عالية بسبب ما يسمى بعدم القابلية للتجزئة، خاصة في إدارة المشاريع الاستثمارية[٢٦].

وقد أعلنت العديد من البلدان عن اتجاهها نحو اللامركزية، وتم إصدار التشريعات، وإعادة توزيع السلطات. ولكن التجربة تظهر أن النتائج الفعلية تتباين بشكل كبير، وأن درجة اللامركزية في الجوانب السياسية والمالية والإدارية قد لا تكون هي نفسها. هناك انطباع وتصور مسبق بأن اللامركزية تجعل الموظفين المحليين أكثر قوة، ولكن مع زيادة السلطة، فإن هذا ليس هو الحال دائماً. ويفقد المسؤولون المحليون الذين يتمتعون بقدر أكبر من اللامركزية تأثير السلطة المركزية وقدراتها السياسية الواسعة. وهذا صحيح إلى حد كبير في العراق لأن القدرة على إنفاذ القانون تتضاءل مع ابتعاد الناس عن المركز والتوجه إلى أصغر المجتمعات المحلية، حيث توجد مصالح تنتهك القانون والثقافة والثقافة التي تدعم تلك المصالح والدوائر[٢٧].

ويمكن القول أنه في الواقع لا توجد دولة ذات سلطة واحدة أو دولة حكومة واحدة، بل مفهوم غير محدد بوضوح من حيث الإجراءات، كما أن مفهوم الفيدرالية يفتقر إلى الوضوح أيضاً. على سبيل المثال، يشار إلى إسبانيا على أنها اتحاد في بعض الوثائق والدراسات وفي اخرى تصنف من دول الحكومة الواحدة كما ان المانيا وهي فدرالية رسيما ولم يختلف بشان

هوية نظامها السياسي من هذا الجانب ومع ذلك يوصف نظامها المالي احيانا بانه فدرالي ممركز تمييزا له عن سويسرا الذي يسمى فدرالي لامركزي وفرنسا نظامها الحكومي أحادي واحدي وبريطانيا أحادي مناطقي أو مؤقلم واسبانيا احادي لامركزي واحيانا توصف هولندا والسويد دولتان شبه فيدراليتان، في حين أن ألمانيا والولايات المتحدة ليستا دولتين فيدراليتين بحتتين، على الرغم من أن أنظمة الحكم فيهما هي فيدرالية رسميًا وعمليًا[٢٨].

تحدد الدساتير في الدول الفدرالية كيفية توزيع الاختصاصات بين الدولة الاتحادية اي اختصاصات السلطة الاتحادية وبين اختصاصات الولايات التابعة لها على سبيل الحصر أو ان يحدد اختصاصات السلطة الاتحادية على سبيل الحصر ويترك ما عداها للولايات أو ان يحدد اختصاصات الولايات على سبيل الحصر ويترك ما عداها الى السلطة الاتحادية[٢٩].

اما في ظل دستور ٢٠٠٥ فان اختصاصات السلطات الاتحادية قد صدرت على سبيل الحصر وتركت ما عداها الى الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم إلا ان هذا التحديد قد انصب في شقين الاول: تناولته المادة (١١٠) من الدستور والمواد (١١٢) منه اذ تختص السلطات الاتحادية باختصاصات حصرية تناولتها المواد المذكورة آنفا وإن كانت المادة (١١٢) تعتبر اختصاصاتها مشتركة بين السلطة الاتحادية المركزية وبين الاقاليم والمحافظات[٣٠].

إن المادة (١١٣) تتعلق بالآثار اذ نصت صراحة على (ان تعد الآثار والمواقع الاثرية والبنى التراثية والمخطوطات والمسكوكات من الثروات الوطنية التي هي من اختصاصات السلطة الاتحادية وتدار بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات وينظم ذلك بقانون)[٣١].

تتمتع السلطة المركزية باختصاصات حصرية جاءت في الدستور على سبيل الحصر فهي الى جانب السلطات السياسية التي تتمتع بها السلطة المركزية بصفتها الحكومة الاتحادية ينحصر عملها في الجانب الاداري المركزي في (رسم السياسات المالية والجمركية للعراق، وإصدار العملة، وتنظيم السياسة التجارية للعراق بين المناطق والمحافظات، وصياغة الموازنة الوطنية العامة، وصياغة السياسة النقدية، وإنشاء وإدارة البنك المركزي)[٣٢].

ويؤكد البند ثانيا من المادة (١١٢) (تقوم الحكومات الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معا السياسات استراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة على احدث تقنيات مبادى السوق وتشجيع الاستثمار)[٣٣].

بمعنى ان الحكومة الاتحادية بالاشتراك مع حكومات الأقاليم والمحافظات تقوم برسم الخطط البعيدة المدى التي تكفل تطوير ثروة النفط والغاز بقصد تحقيق أعلى منفعة للشعب متخذة ومستنده لأحدث المبادئ التي تقوم عليها حركة السوق وتشجيع الشركات العالمية المتخصصة في المجال النفطي للاستثمار بمختلف اختصاصاتها مسحا واستكشافا وحفر ابار واستخار النفط وربما يدخل من الاستثمار بيعه في الاسواق العالمية وفق ما ينص عليه بنود العقود المتفق عليها في مجال الاستثمار(٣٤).

وفي حقل الاثار والمواقع الاثرية والبنى التراثية والمخطوطات المسكوكات تعد من اختصاصات السلطات الاتحادية ولكن تدار بالتعاون مع الأقاليم المحافظات والتي جاء ذكرها في المادة (١١٣) من الدستور ان لحكومة الإقليم يجب ان يكون لها مردود مالي يمكنها من ادارة السياسة الاقتصادية للإقليم والذي يلبي احتياجات الإقليم ومردود مال الى الأفراد مما يؤدي الى زيادة دخلهم اما في حالة عدم توفر موارد مستقلة فأن الحكومات المحلية سوف تبقى معتمدة على ما تنهله من الحكومة المركزية لغرض تمويلها مما يجعل استقلال الإقليم استقلالا ظاهريا فارغ المحتوى وسوف يحول دون تمكن حكومة الإقليم من تحقيق الأهداف الاقتصادية التي يصبو لتحقيقها(٣٥).

الخاتمة:

حانت لحظة الختام في هذا البحث وجب علينا بيان اهم النتائج التي توصلنا اليها والتي تحصلت من عملية البحث في ظل المعطيات الدستورية والقانونية القائمة في الدول مع التوصيات المقترحة والمعالجات اللازمة لمواجهة الاشكاليات القائمة ويتضح لنا من خلال البحث ما يلي:

أولاً - النتائج:

١- ان الدول انواع منها البسيطة ومنها المركبة والاولى تكون السلطة السياسية فها موحدة وقد تأخذ بنظام المركزية الادارية أو اللامركزية الادارية اما الدول المركبة فلها اشكال متعددة منها الاتحاد الشخصي والاتحاد الاستقلالي والاتحاد الحقيقي أو الفعلي الاتحاد الفيدرالي أو المركزي.

٢- نتيجة لما تقدم ووفقا لما جاء في دستور العراق الدائم الصادر عام ٢٠٠٥ تعود الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم سلطة لامركزية خاضعة لرقابة السلطة

الاتحادية وكذلك في اقتسام الواردات وفي المشاركة العادلة في ادارة مؤسسات الدولة الاتحادية المختلفة وبعود ان حصور الدستور اختصاصات السلطة الاتحادية في الماد (١٠٩- ١١٣) وضوحنا ما جاءت به المادة (١١٤) من اختصاصات مشتركة بين السلطة الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات وذلك في إدارة الكمارك وتنظيم مصادر الطاقة الكهربائية ورسوم السياسة البيئية ورسم سياسات التنمية والتخطيط العوام ورسوم السياسية التعليمية والتربوية ورسوم سياسة الموارد المائية الداخلية.

٣- كما اكد المشرع الدستوري في المادة (١١٥) بان كل مالم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم الخلاف بينهما فيما يتعلق بالصلاحيات تكون الاولوية فيها لقانون والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.

٤- وفقا لمبدأ اللامركزية الادارية فقط وعدم الخلط بين وصفها وحدة ادارية وبين كونها وحدة سياسية دستورية تتساوى في المركز القانوني للأقاليم في كثير من الأحيان ومن جهة اخرى نجد ان الدستور كرس وضعا واقعيا قائما في صيغه دستورية في اقليم كردستان وبانتظار تشكيل اقاليم اخرى.

ثانيا - التوصيات:

١- تعديل اقالة رئيس مجلس المحافظة أو نائبة ورئيس القضاء ورئيس مجلس الناحية بأغلبية الثلثين لعدد اعضائه المجلس بدلا من الاغلبية المطلقة المنصوص عليها.

٢- اعادة صياغة المادة (١١٥) من دستور العراق لسنه ٢٠٠٥ بان تكون كما يأتي تحديد صلاحيات الاقليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وما عداها تكون صلاحية السلطة الاتحادية على العكس بما جاء بنص المادة (١١٥) كل مالم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الاولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما.

٣- المصادقة على ترشيح ثلاثة اشخاص لإشغال المناصب العليا في المحافظة وبالأغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس وبناء على اقتراح من المحافظ بما لا يقول عن خمسة وعلى الوزير المختص تعيين احدهم.

٤- ان رأي مجلس شورى الدولة واضح وصريح وملزم لكن لا زال النزاع قائم بين الوزارات ومجالس المحافظات التي لا زالت تدعي ان تعيين واعفاء الموظفين من غير الدرجات العليا ايضا من اختصاص مجالس المحافظات وهذه مخالفة واضحة وصريحة لقرار مجلس شورى الدولة الملزم لهم

هوامش البحث

(١) - الجوهري، اسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة، ط٤، دار العلم للملايين للنشر، بيروت، ١٩٩١، ص٢٠٤١

(٢) - ابن فارس، احمد بن يحي، معجم مقايس اللغة، ط١، دار الفكر للطباع والنشر، بيروت، ١٩٧٧، ج٢، ص٤٣٣.

(٣) - الطماوي، سليمان محمد، مبادئ القانون الاداري دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧، ص٧٨.

(٤) - منصور، شاب توما، القانون الاداري، ط١، مطبعة دار العراق للطبع والنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص٨٦.

(٥) -عبد الوهاب، محمد رفعت، مبادئ واحكام القانون الاداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٣٣

(٦) - ابن فارس، معجم مقايس اللغة، مصدر سابق، ج٣، ص ٣١٢.

(٧) - ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت، ج١، ١٩٩٣، ص١٠٣٤.

(٨) - مراد، اصلان، نظرية ممارسة بناء الدولة في الشرق الاوسط، مجلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد ١٣٢، ١٩٩٩، ص١٤.

(٩) - الهرماسي، محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٨.

(١٠) - اسماعيل، شاهر، الدولة في التجليل السياسي المقارن، دار الاعصار العلمي، عمان، ٢٠١٨، ص٥٦.

(١١) - راهي، محمد غالي، الفساد المالي والاداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة للدراسات القانونية، النجف الاشرف، العدد٢، ٢٠٠٩، ص٢٠٣.

(١٢) - الكشراوي واخرون، علي هادي، التنظيم القانوني للامركزية المالية في الدولة الفيدرالية مقارنة مع القانون العراقي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، بابل، ٢٠١٢، ص٢٢٥.
(١٣) - سلمان، تغريد داود، الفساد الاداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي (اسبابه وانواعه ومظاهره وسبل معالجته)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، النجف الاشرف، العدد٣٣، ٢٠١٥ ص١٠٢.
(١٤) - احمد، ابراهيم احمد، نحو تطوير الادارة المدرسية دراسات نظرية وميدانية، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٧، ص٨٠
(١٥) - شريف، علي، المدخل المعاصر في مبادئ الادارة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٨، ص٢٧٨.
(١٦) - عجمي، محمد حسنين، الادارة المدرسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٠.
(١٧) - عجمي، الادارة المدرسية، مصدر سابق، ص٣١.
(١٨) - شكر، نغم نذير، دور الثقافة والتعليم في بناء الدولة الحديثة (العراق انموذجا)، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ٥٧، ٢٠١٤، ص١٢٨.
(١٩) - مراز، علي، العراق (الواقع والآفاق الاقتصادية)، بحث منشور مقدم لمؤتمر شبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٢٢.
(٢٠) -اليونسكو، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتبة يونسكو العراق، عمان، ٢٠١٠، ص ١٩
(٢١) - اليونسكو، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مصدر سابق، ص١٩.
(٢٢) - محمد، سحر قاسم، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، بحث منشور بالبنك المركزي العراقي، بغداد، ٢٠١١، ص١٠.
(٢٣) - صالح، شيماء تركات، الامن الوطني العراقي ومكافحة الارهاب، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ٦١، ٢٠١٤، ص٤٠
(٢٤) - نصر، محمد عبد المعز، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٥، ص٤٨٨.
(٢٥) - شكري، فهمي محمود، نظام الحكم في بريطانيا، ط١، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٣، ص٣٣.
(٢٦) - مولود، محمد عمر، الفيدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، ط١، مؤسسة مجد، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٤٠.
(٢٧) - الجبار، فالح عبد، متضادات الدستور الدائم نقد وتحليل، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦، ص٦١.
(٢٨) - الشيخلي، ازهار، اللامركزية السياسية والهيئات الاتحادية، مجلة أوراق عراقية، العراق، العدد٤، ٢٠٠٥، ص٢١.
(٢٩) - مهدي، غازي فيصل، كراس في نصوص دستور جمهورية العراق لسنه ٢٠٠٥ في الميزان، ط١، مؤسسة الثقافة القانونية، بغداد، ٢٠٠٨، ص٣٦.

(٣٠) - غيدان، ابراهيم صعصاع، اللامركزية الاقليمية في العراق (دراسة في تداخل الاختصاص والرقابة)، مجلة رسالة الحقوق، جامعة بابل، كلية القانون، العدد١، ٢٠٠٠، ص٢٤.
(٣١) - المشهداني، محمد كاظم، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٩.
(٣٢) - الدستور العراقي، المادة ١١٠، البند الثالث، لسنه ٢٠٠٥.
(٣٣) - الدستور العراقي، المادة ١١٢، البند الثاني، لسنه ٢٠٠٥.
(٣٤) - كاظم، هناء عباس، الفدرالية في العراق، مجلة ابحاث ميسان، المجلد السابع، العدد ١٤، ٢٠٠٠، ص٢٢٩.
(٣٥) - البكري، جواد كاظم، اسس توزيع الثروة في الانظمة الفدرالية ومجلة الحوار التمدن، العدد ٢١٩٦، العراق، ٢٠٠٨، ص٨٧.

قائمة المصادر والمراجع

١- احمد، ابراهيم احمد، نحو تطوير الادارة المدرسية دراسات نظرية وميدانية، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٧.
٢- اسماعيل، شاهر، الدولة في التجليل السياسي المقارن، دار الاعصار العلمي، عمان، ٢٠١٨.
٣- البكري، جواد كاظم، اسس توزيع الثروة في الانظمة الفدرالية ومجلة الحوار التمدن، العدد ٢١٩٦، العراق، ٢٠٠٨.
٤- الجبار، فالح عبد، متضادات الدستور الدائم نقد وتحليل، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦.
٥- الجوهري، اسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة، ط٤، دار العلم للملايين للنشر، بيروت، ١٩٩١.
٦- الدستور العراقي، المادة ١١٠، البند الثالث، لسنه ٢٠٠٥.
٧- الدستور العراقي، المادة ١١٢، البند الثاني، لسنه ٢٠٠٥.
٨- راهي، محمد غالي، الفساد المالي والاداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة للدراسات القانونية، النجف الاشرف، العدد٢، ٢٠٠٩.
٩- سلمان، تغريد داود، الفساد الاداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي (اسبابه وانواعه ومظاهره وسبل معالجته)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، النجف الاشرف، العدد٣٣، ٢٠١٥
١٠- شريف، على، المدخل المعاصر في مبادئ الادارة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٨.
١١- شكر، نغم نذير، دور الثقافة والتعليم في بناء الدولة الحديثة (العراق انموذجا)، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ٥٧، ٢٠١٤.
١٢-شكري، فهمي محمود، نظام الحكم في بريطانيا، ط١، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٣.
١٣- الشيخلي، ازهار، اللامركزية السياسية والهيئات الاتحادية، مجلة أوراق عراقية، العراق، العدد٤، ٢٠٠٥.

١٤- صالح، شيماء تركات، الامن الوطني العراقي ومكافحة الارهاب، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ٦١، ٢٠١٤.
١٥- الطماوي، سليمان محمد، مبادئ القانون الاداري دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧.
١٦- عبد الوهاب، محمد رفعت، مبادئ واحكام القانون الاداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥.
١٧- عجمي، محمد حسنين، الادارة المدرسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٨- غيدان، ابراهيم صعصاع، اللامركزية الاقليمية في العراق (دراسة في تداخل الاختصاص والرقابة)، مجلة رسالة الحقوق، جامعة بابل، كلية القانون، العدد١، ٢٠٠٠.
١٩-ابن فارس، احمد بن يحي، معجم مقايس اللغة، ط١، دار الفكر للطباع والنشر، بيروت، ١٩٧٧.
٢٠-كاظم، هناء عباس، الفدرالية في العراق، مجلة ابحاث ميسان، المجلد السابع، العدد ١٤، ٢٠٠٠.
٢١-الكشراوي واخرون، على هادي، التنظيم القانوني للامركزبة المالية في الدولة الفيدرالية مقارنة مع القانون العراقي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، بابل، ٢٠١٢.
٢٢- محمد، سحر قاسم، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، بحث منشور بالبنك المركزي العراقي، بغداد، ٢٠١١.
٢٣- مراد، اصلان، نظرية ممارسة بناء الدولة في الشرق الاوسط، مجلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد ١٣٢، ١٩٩٩.
٢٤- مراز، على، العراق (الواقع والآفاق الاقتصادية)، بحث منشور مقدم لمؤتمر شبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، ٢٠٠٣.
٢٥- المشهداني، محمد كاظم، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦.
٢٦- منصور، شاب توما، القانون الاداري، ط١، مطبعة دار العراق للطبع والنشر، بغداد، ١٩٧٩.
٢٧-ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت، ج١، ١٩٩٣.
٢٨- مهدي، غازي فيصل، كراس في نصوص دستور جمهورية العراق لسنه ٢٠٠٥ في الميزان، ط١، مؤسسة الثقافة القانونية، بغداد، ٢٠٠٨.
٢٩- مولود، محمد عمر، الفيدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، ط١، مؤسسة مجد، بيروت، ٢٠٠٩.
٣٠-نصر، محمد عبد المعز، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٥.
٣١- الهرماسي، محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
٣٢- اليونسكو، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتبة يونسكو العراق، عمان، ٢٠١٠.